مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق في ظل التحديات الراهنة

المدرس الدكتور
عمر موفق محمد علي
المدرس
إبراهيم حربي إبراهيم
معهد التكنولوجيا / بغداد

المقدمة

عند دراسة واقع الاقتصاد العراقي يتضح لنا إن هذا الاقتصاد تعرض إلى مشاكل وأزمات عديدة من الواجب تشخيص تلك التعقيدات والعقبات التي تمنع تقدم العراق اقتصاديا، من خلال التعرف على تلك العقبات نستمكن تحديد الأولويات الاستراتيجية والاقتصادية للفترة القادمة ، حيث تركت السياسات الخاطئة وسوء ادارة الاقتصاد الوطني التي فرضها النظام السابق والاضطرابات الداخلية والحروب والحصار الاقتصادي خلال العقود الثلاثة الماضية مشاكل ومعضلات كبيرة تؤكد ان النهوض الاقتصادي للعراق لا يتم الا من خلال الاصلاح الاقتصادي الذي يستهدف معالجة تلك المشاكل وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد، حيث قدرت خسائر الاقتصاد في الهياكل الاساسية وسائر الاصول الاقتصادية بما يقارب (300) مليار دولار خلال تلك الفترة(1) ، هذا بالإضافة الى المديونية الكبيرة المتراكمة والتي بسببها يواجه العراق مهمات اقتصادية صعبة ذات احجام استثنائية من الصعب تصور المرحلة التي يستطيع فيها اعادة رسم مستقبله الاقتصادي في ظل واقع تدني المستوى الامني ومحدودية التحكم بالموارد الاقتصادية ، إن أهمية البحث تركزت على بعض التحديات والأزمات الاقتصادية التي عصفت و تعصف بالاقتصاد العراقي وحالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراق، والتي تؤثر على نحو آخر في عمليات التنمية الاقتصادية، وتلقي بظلالها عليه. وقد تجلت مشكلة البحث على انه ليمكن إبعاد إشكالية عدم الاستقرار في العراق عن المشكلة الاقتصادية والسياسية كما تبين فرضية البحث إن التحديات الاقتصادية هي من أهم أسباب عدم استقرار العراق علما إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان اهمية الاصلاح الاقتصادي في العراق والمعوقات والآثار ببرامج الاصلاح الاقتصادي في العراق . وقد تم استخدام المنهج الوصفي لأثار التحيات والأزمات الاقتصادية على الاقتصاد العراقي وأسبابها وصورها وسبل القضاء على هذه المشاكل ولقد قسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية تضمن المبحث الاول :1- مفهوم الاصلاح الاقتصادي 2- واقع الاقتصاد العراقي. فيما أختص المبحث الثاني بدراسة اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي أما المبحث الثالث كرس لدراسة : جهود الإصلاح الضرورية للاقتصاد العراقي و الاستنتاجات والتوصيات

The future of economic reform in the race in lost current challenges

Abstract

When studying the reality of the Iraqi economy is clear to us that this economy is exposed to the problems and crises of many necessary to diagnose these difficulties and obstacles that hinder the progress of Iraq economically, through reflect on those obstacles can prioritize economic strategy for the next phase, where I left the wrong policies and mismanagement of the national economy, which imposed by the former regime and internal strife, wars and the economic blockade during the past three decades, the problems and dilemmas of large confirms that the economic recovery of Iraq is not only through economic reform, which aims to address these problems and improve the economic situation of the country, where the estimated economic losses in infrastructure and other economic assets, including approximately (300) billion dollars during that period in addition to the large accumulated debt and owing Iraq faces a difficult economic tasks with exceptional volumes of hard to imagine the stage where can redraw the future in light of the economic reality of the low level of security and limited control over economic resources

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: " مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ، 2004 " ، الامم المتحدة، نيويورك نيسان ، 2005، ص 5 .

المبحث الاول :

أولاً : مفهوم الإصلاح ألاقتصادي

الاصلاح من حيث المعنى اللغوي يعني التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، بينما الاصلاح الاقتصادي يعني تعديل النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[1].او هو توجيه السياسات الاقتصادية بما يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته بما يؤدي الى تصحيح الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادي العام[2].

ثانيا : واقع الاقتصاد العراقي

نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد بفعل سنوات الحرب مع ايران (1980-1988) والعقوبات الاقتصادية (1990-2003) التي فرضها مجلس الامن الدولي. ومن خلال الشكل (1) نلاحظ تراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3812 دولاراً عام 1980 الى 180 دولاراً فقط عام 1987 بسبب الاختلال الاقتصادي الحاد وارتفاع معدلات التضخم وتراجع الإنفاق العام. ثم أخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع البطيء ليصل الى 770 دولارا قبيل احتلال العراق، وقد انخفض اثر الحرب عام 2003 الى 580 دولار ثم أخذ بالتحسن تدريجيا حتى وصل الى 2848 دولاراً عام 2007، رغم تميز هذه السنة بتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التدهور الامني الذي أثر بتراجع مساهمات جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع النفطي. لكن مع استمرار المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد واستمرار تبعيته للريع النفطي واستمرار تبعية النمو الاقتصادي لحركة السوق النفطية العالمية وموقع العراق منها، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 الى 4162 دولاراً نتيجة التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط وارتفاع القيمة المضافة المتحققة في القطاع النفطي فضلا عن تحقق زيادات ملموسة في معدلات انتاج النفط الخام.

شكل (1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق سنوات مختارة (دولار).

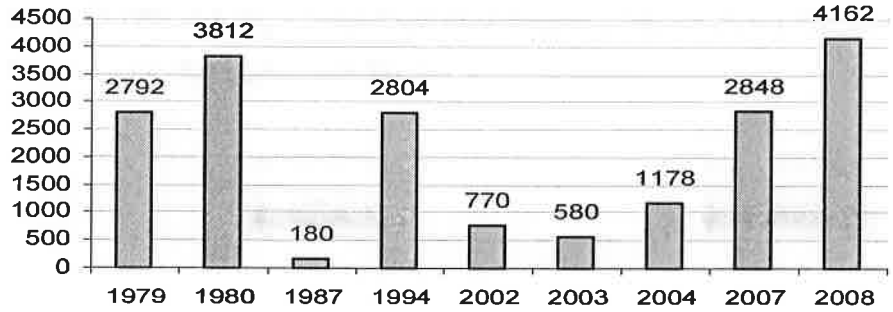

المصدر: 1- بيت الحكمة

2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،

3 - التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009

(1) د. جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1996، ص134-137.

(2)Robichek , E. Walter "Financial Programming Exercises of the IMF in Latin America" addressed toa seminear of
Brazilian proepessors Economics , Riode Janero , September , 20 , 1967 , p. 12-13.

مع ذلك نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يزال متدنيا مقارنة بالمستويات المتحققة في البلدان العربية إذ يأتي ترتيبه في المرتبة 15 بين 19 دولة عربية متقدما على اليمن والسودان وجيبوتي وجزر القمر![1] وأما عن متوسط دخل الفرد المستلم المقدر فقد بلغ طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 حوالي 1.5 مليون دينار سنويا (1.6 مليون دينار بأسعار السوق المعدّلة لأسعار السلع المدعومة)، أي أنه يزيد عن أربعة أمثال الدخل المقدر لعام 2003 طبقا لمسح الأحوال المعيشية 2004 (حوالي 366 ألف دينار سنويا)[2]. وهذا ما يمكن عدُّه نتاجا للتعديلات في مرتبات وأجور العاملين في القطاع العام والمتقاعدين والتحسن العام في الظروف الاقتصادية منذ عام 2003 رغم الصعوبات التي فرضها التدهور الأمني، وبخاصة ما يتصل بعودة الضغوط التضخمية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للأسر خلال عامي 2006 و 2007. فقد وصل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى 52% عام 2006 لينخفض في السنة التالية الى 31%[3]. أما من حيث التفاوت في توزيع الدخل، فإن البيانات تشير إلى تقارب في اتجاهات التوزيع مع تحسن طفيف عام 2007 ذلك أن الـ 20% الأعلى من السكان تحصل على دخل يعادل خمسة أمثال ونصف (5.5 مرة) ما يحصل عليه خُمس السكان الأدنى دخلا عام 2003، فيما قدرت النسبة بنحو 4.3 مرات ما يحصل عليه أدنى 20% من السكان عام 2007[4]. أما حيث مصادر الدخل فإن معظم دخول الأسر تأتي من الأجور والرواتب (54%) فيما تليها دخول العاملين لحسابهم وأصحاب العمل (24%) فيما تأتي 11% من دخول الأسر من الملكية وأقل من 8% من الدخول التحويلية. ويؤشر ارتفاع أهمية الدخل من الأجور والرواتب مقارنة بعام 2003 إلى التحسن الذي طرأ على اجور ورواتب العاملين في القطاع العام بعد تعديل سلم الرواتب الخاص بهم. إما عن دور الدولة ألتوزيعي والصعوبات التي واجهتها نتيجة تبدل أوضاعها المالية إضافة إلى المشكلات التي واجهت الأسر نتيجة تلك الظروف.

يمكن إن نلاحظ من خلال الشكل (2) ارتفاع مساهمة الأجور والرواتب في دخل الأسر في عام 1979 إلى الأثر الايجابي لعصر النفط الذي وصل ذروته ذلك العام بالنسبة للعراق، فيما يعكس انخفاض تلك المساهمة منذ عام 1984 الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الدولة نتيجة الحروب والعقوبات وتراجع الإيرادات العامة مع توقف الصادرات النفطية جزئيا ثم كليا، وتوقف عجلة التنمية.

(3) بالنسبة للدول العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، جدول ح، ص 171-174، أما بالنسبة للعراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية 2004، ص140

(2) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مديرية الارقام القياسية، التضخم في الاقتصاد العراقي 2005-2007، كانون الثاني 2010، ص3

(3) قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007

شكل (2): مساهمة الرواتب والأجور في دخل الأسرة 1979-2007 (%)

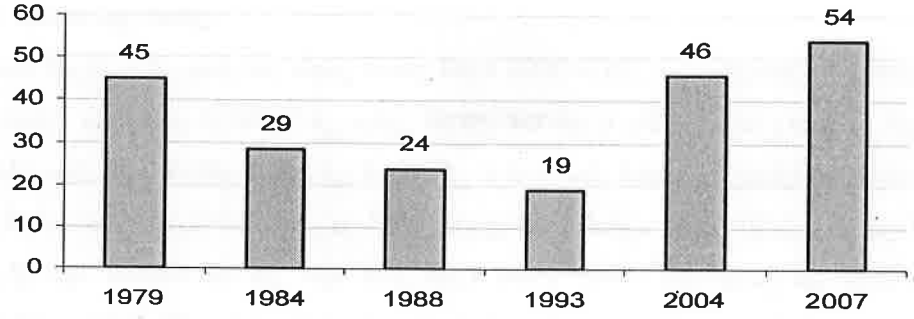

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2007، جدول (3/15)، ص396
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول: التقرير التحليلي، جدول 7-7، ص 163
الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، جدول (9-4)، ص700

فيما تشير النسب المرتفعة للأجور والرواتب في دخل الأسرة إلى عودة التحسن في وضع الدولة المالي وتوجهها لاعتماد نظام جديد لرواتب العاملين في القطاع العام والتحسن الكبير في مستويات دخول منتسبي الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ومع الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام نتيجة التدهور الأمني فإن مساهمة المصادر الأخرى قد انخفضت بإزاء زيادة حصة الأجور والرواتب. ويمكن من خلال ملاحظة تحليل إنفاق الأفراد على المجموعات السلعية خلال السنوات 1971-2007 إن نلاحظ الأثر الكبير للظروف الاقتصادية التي مر بها البلد، وتأثير السياسات الاقتصادية. فقد بدأت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى إجمالي إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية بالانخفاض منذ بداية السبعينات (54%) وحتى منتصف الثمانينات (42%)، ثم عاودت الزيادة في الإنفاق عليها في ظل العقوبات بحيث باتت تشكل نسبة تقارب 62% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع الدخول الحقيقة للأفراد بفعل موجات التضخم الجامح التي ضربت الاقتصاد مع إفراط الحكومة في التمويل بالعجز، والتدهور الكبير في رفاهية الفرد والأسرة نتيجة توجه إنفاق الأسرة نحو إشباع الضروريات الأساسية. من جهة ثانية فإن انخفاض إنفاق الفرد على الغذاء إلى اقل من 37% عام 2007 يأتي نتيجة حقيقتين أساسيتين هما: تحسن دخول الأفراد، واستقرار أسعار المواد الغذائية في ظل الإجراءات التي تبنّاها البنك المركزي واستمرار المعونة الغذائية التي تقدمها الحكومة من خلال نظام البطاقة التموينية الذي يغطي جميع العراقيين. كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق على المسكن والطاقة والنقل يشير إلى تأثير الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتصحيح أسعار المشتقات النفطية المباعة في السوق المحلية[1]. ومن المؤكد بأن سياسات الاصلاح تأتي استجابة لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن صياغتها في عدد من التحديات الرئيسة وهي:

(1) بيانات 1971-2002 المجموعة الإحصائية السنوية 2006 ، جدول 1/15 و 2/15، ص 484 -490 بيانات 2007 : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، جدول 8-3، ص 497

المبحث الثاني
اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

1- تحديات نمو السكان

يتصف العراق بأعلى معدل نمو طبيعي للسكان للفترة 2005-2010 حيث يبلغ معدل النمو السنوي فيه 2.6% في حين لا يتجاوز هذا المعدل 2.0% إلا في دولتين أخرتين هما سوريا والأردن وكما واضح في الجدول رقم (1). ويرجع ارتفاع معدل النمو المرتفع للسكان في العراق إلى ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالية فيه حيث يبلغ عدد الولادات لكل امرأة 4.1 خلال الفترة المذكورة وهو الأعلى ضمن الدول العشر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدل الخصوبة في العراق شهد انخفاضا عما كان عليه خلال الفترة 1990-1995، وكما يتضح من الشكل (3). إلا ان نسبة هذا الانخفاض، 29%، تقل عما شهدته سبعة من الدول التسع المشمولة بالمقارنة. وجيبوتي هي واحدة من هذه الدول حيث انخفض معدل الخصوبة فيها بنسبة 34%، الأمر الذي جعل معدل الخصوبة في العراق يزيد عن معدله لجيبوتي خلال الفترة 2005-2010 بعد أن كان يقل عنه خلال الفترة 1990-1995

جدول رقم (1)

مؤشر مجموع ومعدل نمو السكان الطبيعي و معدل الخصوبة الإجمالية

مؤشر السكان	العراق	الأردن	الكويت	السعودية	سوريا	إيران	تركيا	مصر	قطر	جيبوتي	ترتيب العراق
مجموع السكان (مليون) 2007	29.5	5.9	2.9	24.7	20.5	72.4	73.0	80.1	1.1	0.8	4
معدل نمو السكان الطبيعي السنوي (%) 2005-2010	2.6	2.2	1.6	2.0	2.5	1.3	1.2	1.9	1.0	1.8	1
معدل الخصوبة الإجمالية (ولادة لكل امرأة) 2005-2010	4.1	3.1	2.2	3.2	3.3	1.8	2.1	2.9	2.4	3.9	1

المصدر: قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية 2009: http://hdrstats.undp.org/en/countries

الشكل 3: معدل الخصوبة الإجمالية (ولادة لكل امرأة)

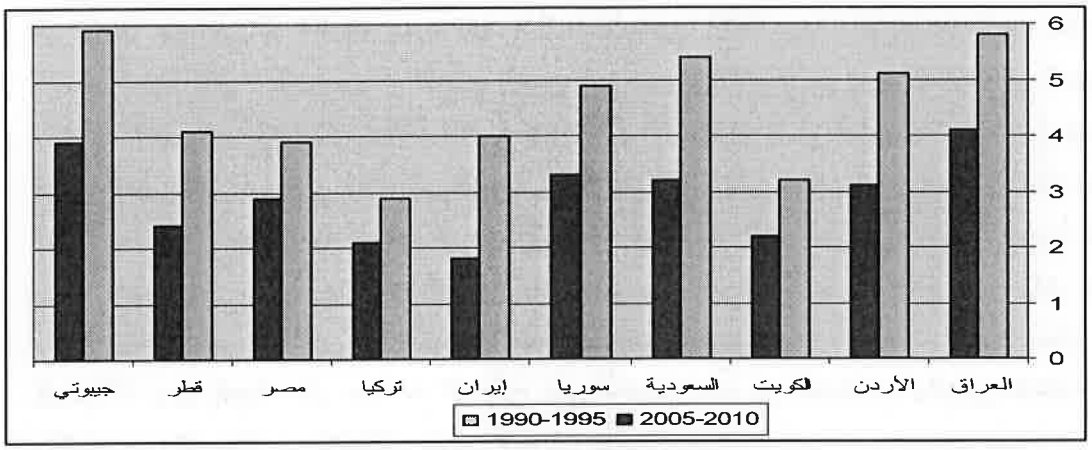

المصدر: قاعدة بيانات تقرير التنمية البشرية 2009

جدول رقم (2) حجم السكان ومعدلات النمو في العراق 1957 – 2010

السنة	حجم السكان (بآلاف)	معدل النمو السنوي %
1957	6299	–
1965	8097	3.1
1977	12000	3.3
1987	16335	3.1
1997	22046	3.0
2010	32438	3.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مجموعة دراسات وتقارير .

وعند ملاحظة الجدول رقم (2) يمكن معرفة ان عدد سكان العراق بلغ 6.299 مليون نسمة في عام 1957 بعد ذلك ارتفع الى 32.438 مليون نسمة في تعداد عام 2010 وحسب تقديرات الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات التي تشير الى ان سكان العراق تضاعف انى اكثر من (5.1) مرة خلال الفترة 1957– 2010 اي أثناء (53) سنة عانى العراق من معدلات نمو عالية بين السكان اي تضاعف عدد السكان في مرحلة قصيرة وهي مرحلة لا تجدي لتنمية الموارد او حتى المحافظة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، ان ارتفاع نسبة تعداد السكان قد شكل اعباء اقتصادية واجتماعية بسبب تغطية متطلبات الاستهلاك كونها خارج حدود النشاط الاقتصادي

2- تحديات حجم التخصيصات المرصودة للبطاقة التموينية:

اثقلت كاهل الموازنة العامة، وكما يتضح من الجدول (3) إذ يظهر مدى الدعم المالي الكبير الذي تحظى به البطاقة التموينية من الموازنة العامة، وبالتالي فأنها باتت تستحوذ على جزء هام من النفقات إلا جمالية باعتبار أن دعم الغذاء هو جزء من مكونات النفقات إلا جمالية الذي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع. ومن جانب آخر فأن نظام التوزيع هذا يعتبر مكلف وغير كفوء في الجوانب التالية[1]:

1- أن نظام التوزيع متوفر لجميع الأسر (وليس للعوائل الفقيرة فقط) لذا فان التكلفة تكون أكثر ماهو عليه لشبكة أمان تستهدف العوائل الفقيرة .

2- أن آلية عمل النظام التوزيعي من مواصلات وأنظمة حسابية ومتابعة هي بدائية، لذلك فأن هذا النظام عرضه بدرجة كبيرة إلى الهدر والاختلاس والفساد.

3- تهميش القطاع الخاص وعدم حصوله على التجربة الضرورية لبناء قدراته. و اعتماد نظام التوزيع على الاستيراد والانخفاض المفتعل للأسعار مع ضخ كميات كبيرة من المواد الغذائية إلى السوق العراقية أدى إلى تأزم مشكلة التهميش.

(1) البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي ، ص4.
siteresources.worldbank.org/IRFFI/.../PDSExSummArabic.doc

جدول (3)

كلف دعم البطاقة التموينية في العراق ونسبته في الموازنة العامة للسنوات 2004-2007

السنة	دعم البطاقة التموينية (تريليون دينار)	نسبته إلى الموازنة العامة %
2004	6	16.8
2005	6	16.7
2006	4.5	9
2007	3.9	7.5

المصدر: ليلى جبر وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، بغداد، 2008، ص7.

3- تحديات الفقر والبطالة

في منتصف عام 2007 ، فأن حوالي (43%) من العراقيين يعانون من حالة الفقر [1]، وأن فقر عدد كبير من الأسر العراقية يعود سببه الى البطالة ، علما إن معظمهم من الشباب . [2] أن خسارة رب الاسرة يشكل أيضاً دافعا رئيساً للفقر في العراق وذلك بسبب أعمال العنف التي حدثت في العراق خلال فترة الاحتلال الامريكي ، خاصة وأن نسبة الضحايا تتجاوز (90%) وهم من الرجال مما يؤدي الى أن تتحمل النساء واجب أعالة عوائل أولئك الضحايا . [3] ومن خلال الجدول (4) يمكن ملاحظة تراجع معدلات البطالة خلال السنوات 2004-2006 مع المقارنة بعام 2003 .إذ تراجعت المعدلات من 28,1% خلال العام المذكور الى 17,5% خلال العام 2006 [4].

جدول (4) معدل البطالة للمدة 2003-2006 في العراق

الجنس	2003	2004	2005	2006
البطالة من الذكور	%30,20	% 29,40	%19,22	%16,16
البطالة من الإناث	%16,00	%15,00	%14,15	%22,65
المجموع	%28,10	%26,80	%17,97	%17,50

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة 2006 بغداد 2007 ص7

واذا اعتبر هذا التدهور يكون نسبة مهمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا انه لا يعد معالجة حقيقة للبطالة . والسبب ان غالبية أو جميع العمالة الموظفة لم تستوعبها القطاعات الاقتصادية ، وإنما استوعبتها الأجهزة الأمنية . التي لا تؤكد على أي نمو حقيقي في تنشيط الاقتصاد العراقي لتخفيض ظاهرة البطالة. كما إن البعض الآخر قد أعيد تعيينهم في الأجهزة الحكومية من المفصولين لدوافع سياسية ولأوضاع اقتصادية مما زاد من معدلات البطالة وأسفرت إلى ترهل مؤسسات الدولة كما إن قياس الفقر البشري يعد من أعقد المسائل التي تقابل الباحثين، بسبب التعقيدات الفنية التي تتعلق بعدم كفاية التقارير كسلسلة زمنية تصلح لمعرفة التحول فيه او المقارنة او لدوافع منهجية تتعلق بتحديد المفهوم، ويتخطى الفقر المفهوم الاحصائي الذي حددته الامم المتحدة لتحديد خط الفقر الذي يبلغ دولار واحد يومياً على مبدأ

(1) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي نفس المصدر السابق

(3) OXFAM , Rising To The Humanitarian Challenge In Iraq , July 2007 , P.10 .

(4) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لعامي 2007/2006 بغداد 2008.

تعادل القوة الشرائية لعام 1985 [1]، ليشمل ما هو واجب لتأمين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وليعبر عن الحرمان من الفرص والاختيارات في الحصول على حياة مديدة خالية من العلل والاستمتاع بمستوى معيشي مناسب والشعور بالحرية وتقدير الذات، وبذلك يشكل الفقر فقر الفرص والاختيارات وليس فقر الدخل، والفقر اما ان يشكل فقراً مدقعاً ويتجلى بانخفاض فرصة الحصول على غذاء، او فقراً مطلقاً وهو الانخفاض في الحصول على الصحة والتعليم، ان خط الفقر يدوم محاولة لوضع تقدير كمي للحاجات الرئيسية للإنسان، ومن خلال حصره يمكن تقدير اعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع وكذالك يدوم خطاً نسبياً يتباين من دولة الى اخرى وفقا لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم، وقد وضع البرنامج الانمائي للأمم المتحدة دليل الفقر البشري الاول المتعلق بالدول النامية ليتناغم مع ابعاد التنمية البشرية ودليل الفقر البشري الثاني المتعلق بالدول المتقدمة[2].ومن خلال الشكل (4)

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006.

(2) للمزيد راجع:

- د. عبد علي المعموري وآخرون (قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وزيادة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العددان (7،8)، بغداد، 2005.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الأساسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، نيويورك، 1999.

شكل (4)
معدل دخل الفرد بالدينار العراقي للمدة 1998-2005 بالأسعار الجارية

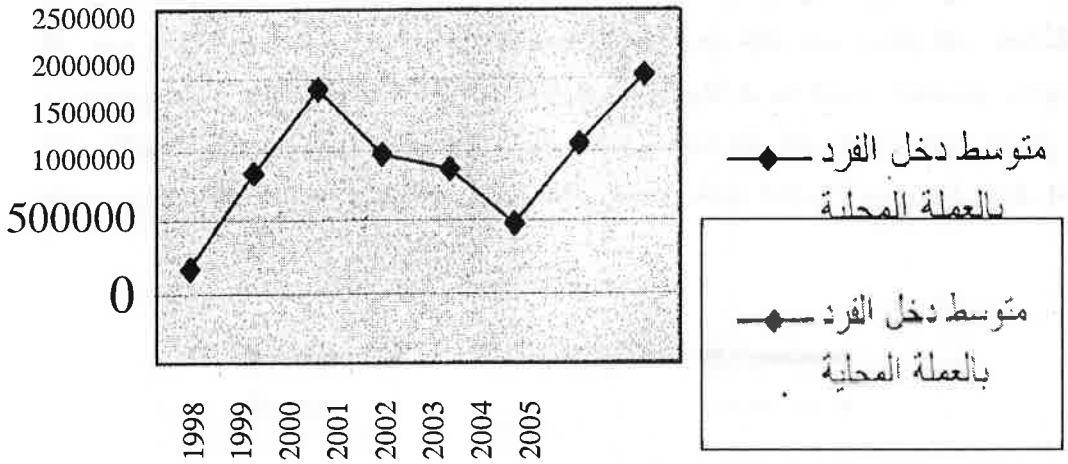

المصدر: مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العراقي، ، 2008

شكل (5)

معدل دخل الفرد العراقي بالدولار الأمريكي بالاسعار الجاريه للفترة 1998- 2005

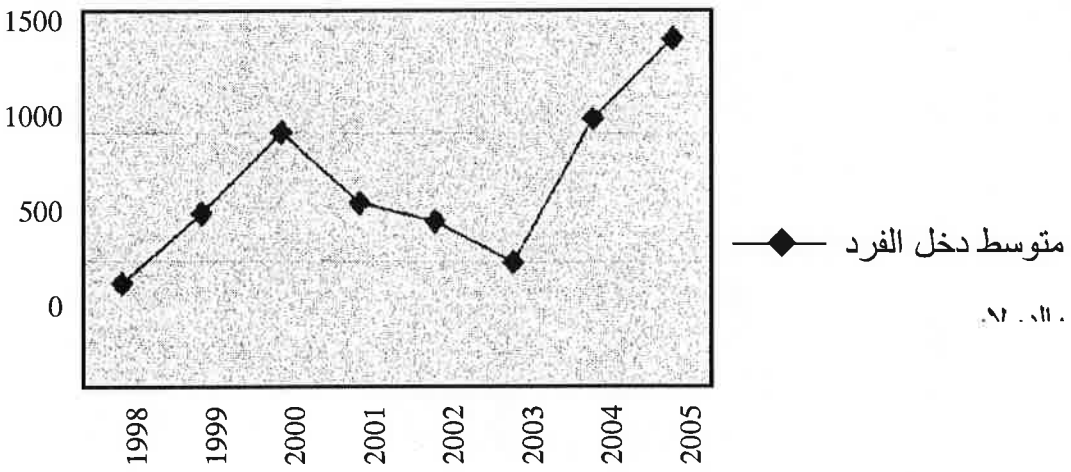

المصدر: مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية التقرير الاستراتيجي العراقي، ، 2008

العائد لمعدل دخل الفرد للفترة 1998-2005 بالدينار العراقي وبالأسعار الجارية يتبين إن معدل دخل الفرد العراقي يبلغ تقريبا (50) إلف دينار عراقي شهرياً، بينما بلغ معدل دخل الفرد العراقي للفترة 1998 – 2005 دولار واحد او اكثر بقليل من خلال نفس التقديرات اعلاه، وكما مبين في الشكل (5) المتعلق بمعدل دخل الفرد العراقي بالدولار الامريكي للفترة 1998-2005 بالأسعار الجارية . ولو اخذنا الاسرة كوحدة لقياس الفقر نلاحظ ان نسب الاسر التي

تعاني من الفقر الشديد (11%) والأسر الفقيرة (43%) لذلك يكون المجموع (54%) لعام 2003، وحسب خارطة الحرمان لسنة 2006 تم اعتماد ترتيب خماسي وثلاثي لمستوى المعيشة، فحسب الترتيب الثلاثي بلغت نسب الاسر في حال متدن (33.2%) وفي حال وسيط (44.8%) والمتبقي في حال مرتفع، وعلى صعيد الافراد كانت النسب (33.8%) و (44.6%)، اما وفق الترتيب الخماسي فقد بلغت نسبة الاسر المحرومة بشكل جداً واطئ (5.4%) ومنخفض (25.8%) ووسيط (44.8%) ومرتفع (22%) وجداً مرتفع (2%)، وعلى مستوى الافراد كانت النسب (6.3%)، (27.5%)، (44.6%)،(20%) على الترتيب، ويختلف الفقر في الحضر عن الريف، اذ بلغت نسب الحرمان في الريف (65%) أمام (21%) الحضر، فضلاً عن الاسر ذات المستوى المعاشي العالي بلغت (30%) في الحضر و (5%) في الريف[1] ، وهذا يبرهن على ان الحرمان في الريف اعلى مما في الحضر، لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الريف، ووفقا للجنة الاستثمار في مجلس النواب العراقي، فان نسب الفقر لسنة 2007 تبلغ ما بين (40-50%) من السكان، هذا يدل على ان (12 – 14) مليون نسمة هم دون مستوى الفقر، وان هؤلاء يعيشون بدخل قدره (50) الف دينار شهريا[2] .

4- تحديات المياه والكهرباء

لقد ارتفعت نسبة العراقيين الذين يفتقرون الى الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للاستخدام البشري من(50%) الى (70%) منذ عـــام 2003 ، وأن نحو (80%) من العراقيين هم بأمس الحاجة الى شبكات لتصريف المياه تعمل بشكل صحيح . [3] اضف الى ذلك معاناة السكان من تدهور نوعية الماء الصالح للشرب الذي يحصلون عليه والذي ادى إلى تفشي مرض الكوليرا في سنة (2008) اذ بلغت الاصابات حسب تقديرات وزارة الصحة الى اكثر من (1000) مواطن، توفي منهم لغاية شهر تشرين الاول اكثر من (20) مواطناً، كما في الرسم البياني (1) فضلاً عن التردي الكبير في شبكة الصرف الصحي وقدمها، وانتشار المستنقعات الآسنة التي ادت الى انتشار مرض الملاريا الذي تفشى بين اوساط الطبقات الفقيرة وخاصة الاحياء التي تعاني من مشاكل الصرف الصحي وانتشار الحشرات المختلفة كالذباب والبعوض التي ساعدت كثيراً في نقل الامراض بين افراد المجتمع[4].دون أن تتم معالجتها في الانهار والتي تعتبر المصدر الرئيسي لمياه الشرب ، مما أدى بالتالي الى تفشي الامراض الوبائية بين السكان . [5]

(1) مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية" التقرير الإستراتيجي العراقي الأول مصدر سبق ذكره "2008 ، ، ص 290

(2) مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية نفس المصدر، ص 290

(3) UNHCH , Opcit , 20 March 2007 .

(4) وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، بغداد، 2009.

(4) ICRC ,Civilians Without Protection : The Ever Worsening Humanitarian Crisis In Iraq . April 2007 .

الرسم البياني (1)

عدد الاصابات بمرض الملا ريا والسل الرئوي في العراق للمدة 2000-2003 بالإلف

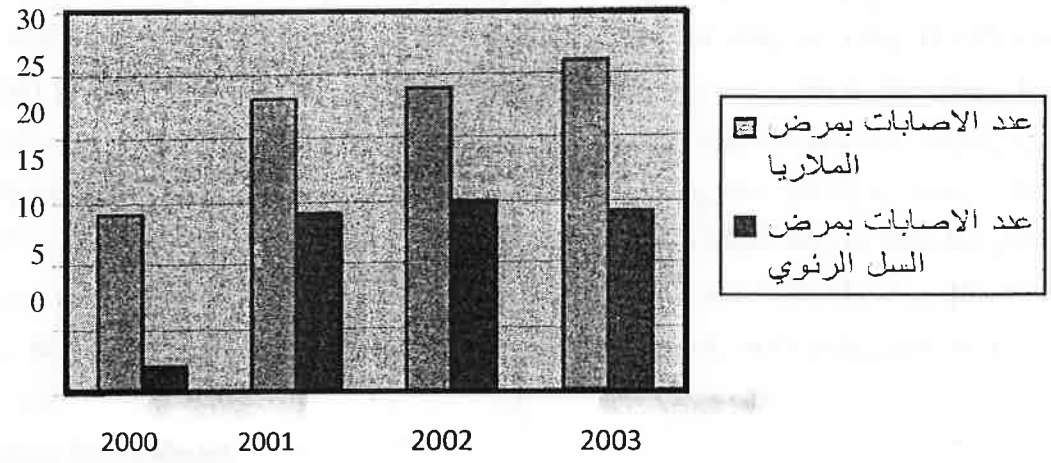

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2006.

إما عن الطاقة الكهربائية ، فأن الاشهر الاولى من عام 2007 شهدت تدهوراً حاداً في تجهيز الطاقة الكهربائية لتصل الى ساعتين فقط يومياً في بغداد وأغلبية محافظات العراق الاخرى . [1] وكما مبين في الرسم البياني رقم (2)،الخاص بطاقة التوليد المتحققة المطلوبة للسنوات 2003-2007 حيث بلغت طاقة التوليد الثابت كمعدل سنوي (3409) م . واط أمام طلب (4653) م . واط في عام 2003 اي بنسب عجز قدرها 27%. وبعد نيسان 2003 ساءت حالة الطاقة الكهربائية اذ بلغ متوسط توليد الطاقة الكهربائية في عام 2004 بحدود (3828) ميكا واط ازداد الى (4093) ميكا واط عام 2007 اي بنسبة تحسن مقدارها (6.9%) في حين تفاوت حجم الطلب بين (5442) ميكا واط عام 2004 الى (7839) ميكا واط عام 2007، وبالرغم من ذلك الفائض الحاصل في الانتاج الا ان البلد لدية قصور في الطاقة الكهربائية بنسبة (48%)

الرسم البياني (٢)
طاقة التوليد المتحققة المطلوبة للسنوات٢٠٠٣-٢٠٠٧(ميكا واط)

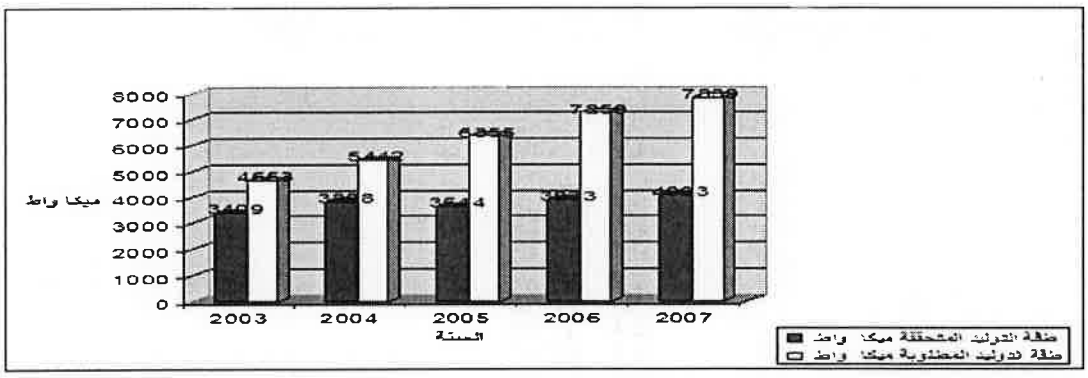

المصدر . وزارة التخطيط والتعاون الانمائي اللجنة الفنية لإعداد الخطة الخمسية 2010-2014 اب 2009 ص26

(1) OXFAM , Opcit , P.11.

عام 2007 اذ يرجع سبب هبوط حجم الطاقات الإنتاجية من الطاقة الكهربائية الى اسباب عديدة لعل من بينها، عمليات التخريب التي لحقت بالشبكة الكهربائية والمنشآت الخاضعة لها وكذالك عمليات النهب والسلب التي طالت أغلبية المنشآت الاقتصادية بعد عام 2003 وتراجع نواحي الامن وعدم الاستقرار للعاملين في هذا النشاط الفعال كذالك عدم بلوغ الوقود والمشتقات النفطية الى أكثر المشاريع المرتبطة بإنتاج الطاقة الكهربائية إضافة الى تعقيد الحصول على الادوات الاحتياطية اللازمة لصيانة عمر المحطات ومؤسسات انتاج الطاقة بالإضافة الى هبوط مؤشرات الكفاءة الانتاجية اضافة الى قدم محطات انتاج وتوليد الطاقة الكهربائية .

5-تحديات تخلف الهيكل ألإنتاجي والتشغيلي :

عند ملاحظة مكونات الناتج المحلي الاجمالي، من الرسم البياني (3)، المتعلق بنسبة مساهمة العمالة في القطاعات الانتاجية والذي يعكس النسب المكونة للناتج المحلي الاجمالي، يتبين ان مشاركة قطاع النفط هي المسيطرة (56%)، اذ تسهم القطاعات الاخرى بدرجة أدنى كاشفة عن اختلال كبير في التركيبة الاقتصادية. ويمكن مشاهدة انحسار مشاركة القطاع الزراعي الى (3.5%)، بالرغم من أن الارض القابلة للزراعة تكون (20%) من مساحة العراق، حيث نلاحظ ان ما يقارب من (75%) من الاراضي الزراعية المروية تقاسي من الملوحة الناجمة عن رداءة ادارة عمليات الارواء. وتشترك الصناعة بنسبة (1%)، حيث تمتلك الحكومة العراقية ما يقدر ب (192) مشروعا يعود للدولة حيث يعمل فيها ما مجموعه (800000) فرداً، وتكابد جميع هذه المشاريع من التأخر التكنلوجي [1].

الرسم البياني (3)

مساهمة نسب العمالة في القطاعات الانتاجية

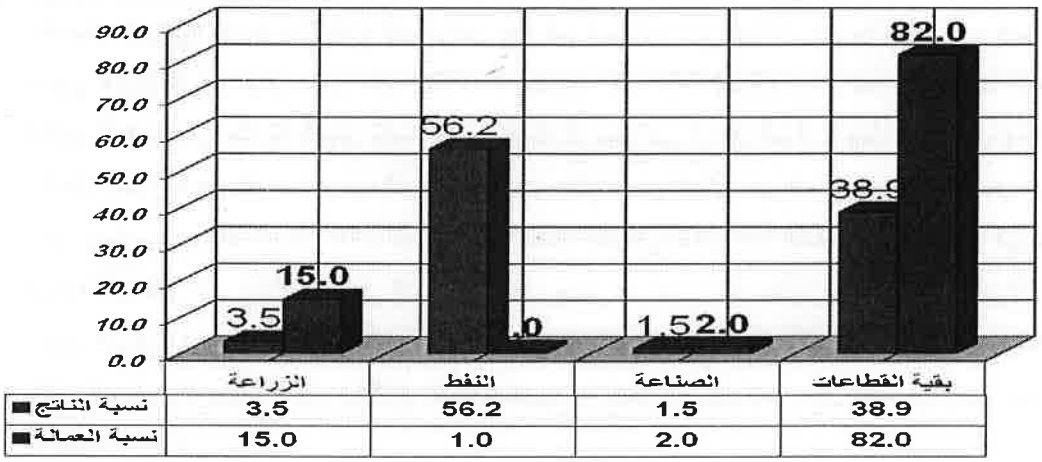

المصدر : وزارة التخطيط 2008

وبعد احداث نيسان عام 2003 عانت العديد من المشاريع من عمليات السرقة والنهب والتدمير، وباتت معظم هذه المشاريع ذات انتاجية منخفضة وتكون عبئا ماليا على الدولة. وبسبب عدم كفاءة هذه الأعمال على إحراز الايرادات الضرورية لتغطية تكاليف الانتاج، ويمكن ملاحظة عدم التوافق بين نسبة تشغيل (العمالة) من ناحية ونسبة مشاركة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي من ناحية اخرى، ان هذا التخلف في هيكل الانتاج ادى الى وجود بطالة

1- د.كمال البصري التحديات الاقتصادية الحالية وإستراتيجية المرحلة القادمة المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي 2014- 2010ص2

مقنعة ومن ثم هبوط في الانتاجية، والتي تقدر إلى ضعف الأجور والمرتبات والتي أسفرت بدورها إلى تدن في مستوى المعيشة .

6- تحديات التضخم

ارتفع الإنفاق الحكومي في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي الممول عن طريق الاصدار النقدي (خاصة في عقد التسعينات) لتمويل الآلة العسكرية والأمنية للنظام السابق، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة حادة ومتسارعة، إذ انعكس سلباً على القوة الشرائية، وانهيار قيمة العملة المحلية وتراجع كبير في أسعار صرف النقد الأجنبي بشكل متذبذب وحاد، الأمر الذي أدى إلى إفقار شرائح هامة وأساسية في المجتمع من ذوي الدخول الثابتة وغيرهم ممن لم تتوفر لهم سبل الحماية من التضخم، حتى بدأت الحروب تأخذ مداها، فالإفراط بالإصدار النقدي إلى جانب أسباب اخرى، من بينها محدودية المعروض من السلع والخدمات، وعدم مرونة الجهاز الانتاجي لتلبية الطلب المتزايد، فضلاً عن الظروف غير الاعتيادية، كالحصار الذي أغلق منافذ دخول الكثير من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، كلها عوامل أدت إلى زيادة التضخم واستمراره لفترات طويلة في العراق، ومن خلال ملاحظة إيراد بيانات التضخم في العراق لابد وأن نذكر إلى جانبها بيانات عرض النقد لكي تأخذ الصورة أبعادها المتكاملة، لأنه يعد الأساس لتقلبات متغير التضخم. ومن خلال الجدول (5) نجد إن التضخم كان في حدود مقبولة في السنوات التي سبقت حرب الخليج الأولى 1980، ولكنه تحول بطفرة بسيطة جداً خلالها، ويمكن أن يكون تضخماً مسيطراً عليه أو مكبوتاً خلال هذه المدة، ولكن بعد سنة 1990، ازداد مستوى التضخم ليصل أرقام خرافية كما في الأعوام (1991-1994)، وهي سنوات الحصار الأولى التالية لحرب الخليج الثانية، وتمت السيطرة على التضخم إلى حد ما بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء، اذ انخفض إلى قيمة سالبة انعكست مسببة انكماشاً اقتصادياً، وتلا ذلك سنوات من التضخم الركودي التي عانى منها الاقتصاد العراقي، اذ بدأ بالارتفاع ثانيةً ولكن هذه المرة متزامناً مع البطالة. مع ملاحظة ثبات قيمة الدينار العراقي تساوي (3.38983) دولار حتى عام 1982، اذ خفضت إلى (3.21775) دولار بعد أن اشتدت المعارك في حرب الخليج الأولى، ومن هذا بدا الدينار بقيمة أقل من قيمته الرسمية في السوق الموازي وبشكل واضح، واستمر حتى أمست الأسعار الموازية في التسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الحالي هي السائدة، ولم يعد السعر الرسمي إلا سعراً شكلياً ومظهرياً، وأخذ الدولار يلعب دوره في الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة، اذ بلغت قيمته في بعض التعاملات اليومية إلى أكثر من (3000) دينار للدولار الواحد، ومن هنا أخذت التعاملات تعقد صفقاتها بالدولار الذي حلّ محل الدينار العراقي ، وحاز على الثقة التي فقدها الدينار، ولو نظرنا إلى الجدول (6) الخاص بسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (1988-2008) لتبين لنا كيف أن معدلات سعر الصرف لعدد من السنين تغيرت باتجاهات متغيره .

جدول (5) التضخم في العراق للمدة (1971-2006)

السنة	التضخم%	التغير النسبي في عرض النقد	السنة	التضخم%	التغير النسبي في عرض النقد
1971	3.6	4.3	1989	14.3	20.5
1972	5.0	14.3	1990	10.8	29.4
1973	4.7	24.2	1991	186.9	61.1
1974	8.0	43.3	1992	83.5	69.6
1975	9.0	35.2	1993	207.6	96.8
1976	10.4	20.6	1994	652.9	176.8
1977	7.7	14.5	1995	39.0	195.1
1978	-0.7	44.0	1996	-16.0	36.2
1979	8.9	26.5	1997	23.0	8.07
1980	10.5	68.1	1998	14.7	30.2
1981	19.8	37.5	1999	12.6	9.8
1982	22.0	36.6	2000	5.0	16.4
1983	12.0	11.0	2001	16.4	24.9
1984	8.0	0.5	2002	19.3	39.6
1985	4.2	5.0	20003	33.6	91.6
1986	1.3	16.6	2004	27.1	75.8
1987	14.0	23.0	2005	37.0	12.3
1988	12.8	18.7	2006	47.6	35.6

المصدر :- احتسبت بالاعتماد على المصادر ألآتية

- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية (سنوات مختلفة)، بغداد 2005.

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية لعامي 2005-2006، بغداد 2007- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة للأعوام 1971-2003.

جدول (6)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (1988-2008)

السنة	سعر الصرف دينار / دولار	السنة	سعر الصرف دينار / دولار
1988	2	2000	1930
1991	10	2003	1957
1994	456	2006	1230
1997	1471	2008	1172

ألمصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات مختلفة للمدة من (1988-2008).

وبعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 فان الدينار بدأ يسترد عافيته ويحافظ على استقراره، بفضل سياسة سعر الصرف التي انتهجها البنك المركزي العراقي والاستقلالية التي تمتع بها إلى حد ما، إذ استطاع السيطرة شبه التامة على تحركات الصرف الأجنبي ورفع قيمته بهدوء وبما لا يحدث صدمات للاقتصاد العراقي، وعليه فان هذه الحالة تتطلب من الجميع وفي مقدمتهم صانعي السياسات الاقتصادية والمؤثرين فيها إلى مراجعة المنطلقات الفكرية والنظريات الاقتصادية التي ينطلقون منها في رسم السياسات، وان تنسجم التطبيقات مع ما يروج من مفاهيم تحديث الاصلاح الاقتصادي، وايجاد آلية اقتصادية مالية ونقدية متناغمة مع بعضها البعض للوصول إلى أدنى مستوى مقبول من التضخم.

7- <u>تحديات الخدمات الصحية</u>

يمكن ملاحظ مدى التدهور الحاصل في الوضع الصحي في العراق بسبب الظروف القاهرة التيَ يمر بها البلد، حيث توجد مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لتعكس مدى التدهور الحاصل في الجانب الصحي. فمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين متدنية جدا ، إذ تشير المؤشرات الإحصائية إلى إن أكثر من (5000) طبيب من العراق أهملوا عملهم وغادروا البلاد [1].وذلك بسبب ظروف البلد التي مر بها من قتل وخطف وتهديد . [2] أضف إلى ذلك ان بعض المؤشرات تدل على التدهور الذي شهده القطاع الصحي في العراق من خلال الجدول رقم (7) التالي.

(1) الهيتي، د.نوزاد عبدا لرحمن ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007 ـــ 2008، بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007 ـــ 2008،مركزا لخليج للدراسات ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة 2008 ص 114

(2)- OXFAM , Opcit , pp.11-12 .

جدول(7)

المؤشرات الصحية في العراق لعام 2007

المـــــــــــــــــــؤشـــــــــــــــــــر	الرقم أو النسبة
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل الف مولود حي	105
معدل وفيات الرضع لكل الف مولود حي	83
نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية	%28
نسبة الأطفال في المدارس الابتدائية الذين يعانون من فقر الدم	%60
نسبة النساء(جنوب العراق)في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم	%80
نسبة الأطفال الذين يولدون تحت إشراف طبي	%72

ألمصدر: د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007-2008 ،بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007-2008 ،يصدر عن مركز الخليج للدراسات ـــ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة ،2008 ،ص114.

8- تحديات الديون الخارجية على العراق:

بلغت تقديرات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ما يقارب (320) مليار دولار ، تم علاج بعضها ولا تزال المبالغ المتبقية تسدد إلى الأفراد والمنشآت والحكومات عن طريق لجنة التعويضات في الأمم المتحدة [1]. وفي 2004/11/21 وقع العراق مع نادي باريس اتفاقاً في سياق علاج الديون، وأحرز بموجبه على تقليل نسبة (80%) من اجمالي ديونه الرئيسة، مع تلك المجموعة المكونة من (91) دولة، البالغة ديونها (38.9) مليار دولار بختام عام 2004 ليصبح الدين (7.8) مليار دولار، وأقرت ثلاث مراحل لتقليص الديون، اذ يتم مباشرة شطب (30%) منه في المرحلة الأولى و(30%) يتم شطبه في المرحلة الثانية، حال قيام العراق بإمضاء ترتيبات اتفاقية جدول أعمال القرض المساند (SBA) مع صندوق النقد الدولي التي أبرمت في 2005/12/23، وفي المرحلة الثالثة يتحقق تخفيض آخر بنسبة (20%) من أصل الدين، إلا ان ذلك مرهون بإنجاز العراق لبرنامج القرض المساند (SBA)، وهو ما يعتقد تحقيقه خلال ثلاث سنوات من إمضاء البرنامج أعلاه، أي ختام 2008، وللولايات المتحدة الأمريكية دور عظيم في تلك الاتفاقيات، اذ باشرت منذ بداية الاحتلال تناشد إلى (التصحيح الاقتصادي) في العراق على وفق برامج الصندوق والبنك الدولي من أجل استحصال العراق على استشهاد (حسن سير السلوك) تتيح له ترتيب ديونه واستحصال

(1) د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 295، بيروت 2003، ص92.

جدول (8)

ديون العراق إلى دول العالم حتى عام 2004

الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
دول الخليج*	30 مليار دولار	روسيا	12 مليار دولار
اليابان	4.108.600 مليار دولار	الولايات المتحدة	4.1 مليار دولار
ألمانيا	2.403.900 مليار دولار	فرنسا	2.993.700 مليار دولار
يوغوسلافيا	1 مليار دولار	ايطاليا	1.726 مليون دولار
الأردن	295 مليون دولار	المغرب	32 مليون دولار
كوريا الجنوبية	54.700 مليون دولار	اسبانيا	321.200 مليون دولار
السويد	185.800 مليون دولار	تركيا	800 مليون دولار
سويسرا	117.500 مليون دولار	بولندا	500 مليون دولار
المملكة المتحدة	930.800 مليون دولار	هنغاريا	17 مليون دولار
الصين	80 مليون دولار	مصر	740 مليون دولار
فنلندا	152.200 مليون دولار	استراليا	499.300 مليون دولار
دنمارك	30.800 مليون دولار	برازيل	192.200 مليون دولار
كندا	564.200 مليون دولار		
الدين الكلي**	127 مليار دولار		
العقود المعلقة	57.2 مليون دولار		
الفوائد	47 مليون دولار		

اعد بالاستناد إلى :-

Antony H. Cordesman – an Attack on Iraq: the Military, Political & Economic Consequence – Center for Strategic & International Studies – Washington – 2004 – P.27.

*** منها للكويت (17) مليار دولار.**

**** التعويضات 320 مليار دولار. الثابتة 148 مليار دولار، وغير الثابتة 172 مليار دولار.**

على التمويل الضروري، ويظهر هذا الدور بانبثاق القرار (483) بعد إحالة وزارة المالية الأمريكية تقريراً إلى الأمم المتحدة يطلب بإنهاء الحصار الاقتصادي والشروع ببرنامج تصحيح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي الذي وعد لاحقاً بتقديم (4.3) مليار دولار في مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام 2003، لمساعدة العراق في خطة أمدها خمسة أعوام لتمويل مخطط إعادة أعمار العراق[1] . ومن خلال الجدول (8) أعلاه يتبين إن (24) دولة مع دول الخليج هي الدول المقرضة الرئيسة للعراق، إذ بلغت ديون الخليج لوحدها (30) مليار دولار، وهي بالدرجة الأولى، منها ديون الكويت البالغة (17) مليار دولار، ثم بعدها روسيا بمبلغ (12) مليار دولار وبعدها اليابان (4.18) مليار دولار في المرتبة

(1) د. مظهر محمد صالح، شروط اتفاقية نادي باريس، نحو تسوية للمديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد 2، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، بغداد، 2005، ص21.

الثالثة وبعدها الولايات المتحدة بالدرجة الرابعة (4.1) مليار دولار وهكذا مع بقية الدول. وتلعبت تلك الديون دوراً اساسي في إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في العراق، اذ لا يزال العراق يدفع هذه الديون والتعويضات إلى مستحقيها أفراداً وحكومات ومنشآت من خلال خصم مبالغ من عوائده النفطية في الوقت الذي كان بالإمكان إحالة هذه الاستقطاعات إلى إعادة بناء وأعمار المنشآت الانتاجية وخصوصا النفطية منها التي تكون عوائدها العصب الرئيس لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ان أكثر الديون ً استعملت في تمويل النزاع الايراني العراقي ولتغطية صفقات الذخائر والمعدات العسكرية، وهي ما تلقب بالديون البغيضة أو الكريهة[1]

9- **تحديات التعليم**

يكابد الواقع التربوي و التعليمي في العراق خصوصا بعد عام 2003 من تحديات ثقيلة خلفتها أحوال الحصار الاقتصادي، والتي أسهمت في تخلف النظام التعليمي والتربوي في العراق وجعلته في أسفل المستويات في المنطقة، وطبقا لممسوحات الأحوال المعيشية فأن الأمية شائعة في العراق، بحيث أن 39% من أهالي الأرياف هم أميون وأكثر من 22% من السكان الراشدين لم يلتحقوا في مكان التعليم والمدارس وهناك 9% فقط هم في المدارس الثانوية والتي تعد أعلى مستوى تعليمي لهم[2]. وتصل نسبة الأمية من النساء إلى 47% وترتفع الفجوة اتساعاً بين الجنسين في الاقاليم الشمالية حيث تتدنى نسبة المتعلمين بـــ 20% للنساء عنها للرجال، كما أن هناك تباينا هاماً في مرحلة تعليم النساء بين المحافظات. ففي محافظة السليمانية و محافظة دهوك و محافظة المثنى هناك ما يزيد على 60% من النساء ممن بلغ عمرهم 15 سنة فأكثر ينخفض مستوى تعليمهم عن الابتدائية مقارنة بـــ 32% و 38% في كل من محافظة بغداد و محافظة البصرة على التوالي[3] ، هذا بالإضافة إلى المشاكل الأخرى والتي تتمثل بانتقال عدد من المدارس إلى مأوى للعوائل المهجرة بدافع تدهور الوضع الامني [4]. وتشير أحدى الدراسات ، الصادرة عام 2007 ، الى أن أكثر من (800) إلف فتى في العراق قد أهملوا الدراسة ، مقارنة ب (600) ألف فتى في عام 2004 . [5]

10- **تحديات الفساد الاداري والمالي.**

تعود ظاهرة الفساد في العراق إلى حقبة النظام السابق إلا أنها تفشت بشكل كبير بعد عام 2003 لا سيما وأن سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي حكمت العراق لمدة تزيد عن العام حيث تورطت في نشاطات الفساد على حد رأي (ستيوارت بوين) المفتش الخاص بعملية إعادة أعمار العراق والذي سبق وأن أشار إلى أن هذه السلطة قامت بتبديد ما مقداره (8.8) مليار دولار من أموال النفط العراقية والتي أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية ومشاريع إعادة تعمير خلال المدة ما بين تشرين الأول 2003 وحزيران 2004[6]، وقد استفحلت شبكات الفساد مع ضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه (المافيات السياسية)، فعلى سبيل المثال، أهدرت إحدى الوزارات الأمنية مبلغاً يقدر بـــ(2.3) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، ويقدر مجموع ما تم إهداره نتيجة للفساد الإداري في

---

(1) د. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص218.

(2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، ج1، الجداول، ص80– 87.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مسح الأحوال المعيشية 2004، ج2، (مصدر سابق)، ص108.

(4) OXFAM , Opcit , p. 12 .

(5)Save The Children Organization , Last In Line , Last In School , Uk , 2007 .

(6) كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (142)، آذار، 2005، ص 1.

العراق للفترة من حزيران 2004 ولغاية كانون الثاني 2007 حسب تقديرات مفوضية النزاهة العامة بحدود (8) مليار دولار[1]. إن الفساد الإداري والمالي بهذا المظهر لم يسفر إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية فقط بل ساعد كذلك على تمويل العمليات الإرهابية، إذ أن العديد من الأنشطة والعمليات التي تزعمتها الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل الذي يأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في دراسة للسفارة الأميركية في بغداد ورد في نهاية أيلول من عام 2007[2]، وضمن السياق ذاته أكد (ستيوارت بوين) في عام 2006 أن الفساد الذي يحمل العراق سنوياً بما يقدر (4) مليار دولار والذي يجسد (10%) من حجم الناتج القومي الإجمالي يعمل على تمويل العمليات المسلحة وبالأخص من خلال الفساد في القطاع النفطي، إذ أن تهريب النفط الذي يشترك فيه بعض

جدول رقم (9)

سلم الفساد وترتيب العراق العالمي للفترة (2003 – 2007)

السنة	الترتيب	مجموع الدول	المركز
2003	115	133	18
2004	116	133	17
2005	130	146	16
2006	141	155	14
2007	178	180	3

منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)،

المسئولين العراقيين يوفر إسنادا للمليشيات المسلحة بنحو مائة مليون دولار سنويا[3]. وعلى هذا المبدأ أضحى العراق يحتل مراكز أولية في ترتيب الدول الأكثر فساداً في العالم، ويمكن ملاحظة الجدول رقم (9) الذي يعكس ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للفترة 2003 – 2007[4]. إذ أحتل العراق المرتبة الثالثة في الفساد على صعيد العالم في عام 2007 بعد الصومال وماينمار حسب دراسة لمنظمة الشفافية الدولية (International Transparency)،

11- التحديات الامنية

أثرت الظروف الأمنية في الموقف الاقتصادي والاجتماعي بشكل واسع حتى ان بعضهم قسم مناطق البلد الى مناطق ساخنة ومناطق آمنه ، اذ كان للتدهور الأمني تأثير واضح في القطاعات الاقتصادية كافة، الا ان القطاع الأكثر تأثراً هو قطاع الكهرباء الذي يعد عصب الحياة وقد توقفت معه اكثر الأعمال والمشاريع ، ومن ثم أصبح التدهور الأمني قيداً يقيد القطاع الخاص المحلي والأجنبي وحاجزا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من مساعي الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار من خلال إطلاق التشريعات الضرورية لهذه البيئة. وقد تباينت الاقتراحات حول العلاقة بين الأمن والبطالة اذ يعتقد بعضهم ان البطالة هي المسببة للتراجع

(1) http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=369825.

(2) تقرير السفارة الأميركية في بغداد عن فساد لحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (30)، العدد (345)، تشرين الثاني، 2007، ص 92.

(3) http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=104970

(4) الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على المصادر التالية:

– التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودوره في تحجيم الاداء الاقتصادي العراقي بعد الإحتلال، مركز حمورات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2008، ص 324.

- Trancparency International Organization, annual report 2007, Germany, June 2008, p 27.

الأمني في حين يعتقد آخرون خلاف ذلك ،إذ تفرز الحالة الأمنية المتدهورة معدلات مرتفعة من البطالة، كما هي الوضعية في المناطق الساخنة (نينوى ، الانبار، ديالى) وهذا الرأي يمكن رده لان هناك محافظات آمنة لكن معدلات البطالة فيها مرتفعة كما في ذي قار والمثنى ، وهناك اعتقاد ثالث وهو الأرجح ،إذ يعتقد ان العلاقة بينهما علاقة تبادلية اذ ان انعدام الأمن يسفر الى توقف عمليات إعادة الأعمار وهو ما يسفر الى انعدام الوظائف، ومن ثم انعدام الأمن [1] في حلقة مفرغة ومحكمة.

المبحث الثالث
أساليب الإصلاح اللازمة للاقتصاد العراقي

1. **اصلاح الهيكل الإنتاجي :**

تصحيح الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي وتخطيط برامج استثمارية مركزة لاستغلال المصادر المتوفرة لتنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تطوير مستمر على المدى الطويل وإنهاء المخاطر التي يحملها الاعتماد شبه التام على النفط.

2. **اصلاح مسار السياسة التجارية :**

من خلال ضبط الاستيراد لحماية المنتج المحلي في الأجل القصير على ان يتم تحريرها بشكل تدريجي وانتقائي [2]، ذلك لان الاستيراد المفتوح يؤدي الى تدمير الاقتصاد العراقي أذ أفرزت سياسة الباب المفتوح خسائر كبيرة من خلال إنتاج المزيد من العيوب في النشاط الاقتصادي وتفاقم حجم البطالة وتراجع الأجور.....، ومن جانب الصادرات لابد من التكثيف على السلع ذات الميزة التنافسية وذات القيمة المضافة المرتفعة ، كذلك اعادة الرؤية في التعريفة الجمركية بشكل يؤمن الحماية المرحلية بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع العالم الخارجي خصوصا مع المؤسسات الدولية. على الرغم من تناقض هذه التدابير مع متطلبات تحفيز الاستثمار الأجنبي.

3. **اصلاح دور السياسات النقدية والمالية :**

في العراق تعمل السياسة النقدية من اجل تأمين هدف واحد هو العمل للسيطرة على سعر صرف الدينار وهذا الهدف لم يتحقق من خلال التحكم بعرض النقد او سعر الفائدة عبر الآليات التقليدية وإنما من خلال مزاد العملة ، ففي الوقت الذي يجب ان يتدهور سعر صرف العملة بدافع زيادة عرض النقد بشكل واسع أذ ارتفع من 3.75 ترليون دينار لعام 2003 الى 28.19 ترليون دينار لعام 2008 بينما انخفض سعر صرف الدينر من 1957 دينار لكل دولار لعام 2003 الى 1170 دينار/ دولار لعام 2008 ، وبذلك فان استهداف التضخم للسيطرة على سعر الصرف متجاهلة الأهداف الأخرى المرتبطة بالتأثير في سياسة التشغيل،علماً ان مزاد العملة يمول عن طريق وسيلة إيرادات النفط بشكل ادى الى ان تكون السلع المستوردة ارخص من السلع المحلية التي اثرت في المنتج المحلي وبالتالي تقليل فرص العمل والتأثير في الأعمال الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يسمى "المرض الهولندي [3]

(1) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات"الشرق الاوسط،اعادة اعمار العراق"ألتقرير،عمان ص .16

(2) محمد جلال مراد "البطالة والسياسة الاقتصادية" ، دمشق ، ص39 www.mathoum.com/syr/articles99/naboulsi/mrad.htm

(3) نانسي بيردسال"الثروة النفطية،عون كبير أم عائق أكبر أمام افاق التنمية في العراق"في النفط والاستبداد –الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ،معهد الدراسات الإستراتجية،بغداد،2007،ص 378 .

4. جذب الاستثمارات الأجنبية :

عقد المؤتمرات والندوات وتنفيذ العديد من الزيارات الى الخارج واستقبال الوفود الاجنبية بهدف الترويج لفرص الاستثمار داخل القطر[1] تلك الاجراءات تساعد و تخلق مناخاً استثمارياً جيداً والذي يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي

5. اصلاح مشكلة البطالة :

تشكيل هيئة للبطالة، من اجل دراسة ومتابعة الموضوع ووضع الحلول حسب المتغيرات الواقعية، لأهمية الموضوع وتعدد أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ عملت بعض الدول على تشكيل هكذا هيئات

متخصصة على الرغم من أن نسبة البطالة فيها تقل كثيراً عن العراق، كما حصل في سوريا، ويمكن الاستفادة من تجاربهم من خلال تبادل الخبرات والزيارات للإطلاع على أهم الإجراءات والنتائج التي حصلت عليها[2].

6. تطوير التعليم وتنمية القوة البشرية:

يلعب النظام التعليمي دوراً هاما في تحقيق النمو الاقتصادي لتأمين موارد بشرية بالكم والنوع المطلوب ،الا ان العيوب التي حدثت في تخصيص المصادر أثرت في اتجاه النظام التعليمي ،أذ غلب التفضيل للتخصصات الأدبية على التخصصات العلمية ، كذلك تفضيل التوظيف العام غير المتصل بالإنتاجية قلل من أهمية التعليم [3]، ذلك بان المؤهلات العلمية استعملت لاحتساب الرواتب والاجور وليس لغرض الكفاءة الإنتاجية ،وهذا يستوجب ان توثق العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل وان يستهدف هذا النظام العاطلين عن العمل عبر برامج التأهيل والتدريب وان توثق العلاقة بين المجتمع والجامعة بسمتها في إعداد جيل من المتعلمين يلبي حاجة السوق .

7. القضاء على حالة الفساد :

وضع قوانين حازمة لحظر هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجادة من قبل دوائر المحققين العامين واللجان الفرعية للمتابعة والنزاهة حسب التخصصات ضمن الوزارات المقصودة، وتعديل قانون الحصانة المقدم للوزراء ومنتسبون مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في الإنجاز والتحقيق في شئون الفساد المرفوعة ضدهم، كذلك الاختيار الصائب للأشخاص النزيهين من هيئات المراقبة والتفتيش والنزاهة.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات

1. أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد أزمات و أن السياسة الاقتصادية التي تبناها العراق غير رشيدة كسياسة الانفتاح الاقتصادي
2. الاصلاح الاقتصادي هو إرشاد السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته والذي يؤدي إلى تصحيح الاختلال الأساسي للاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام.
3. تعتبر المديونية و التعويضات من اكبر العقبات التي تقف بوجه المسار الطبيعي لتطور الاقتصاد العراقي

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ، الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2001، ص 187.

(2) باسم عبد الهادي حسن , مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة , مقال منشور في جريدة المدى العدد , 402 بتاريخ 2005/6/2، ص96 .

(3) بلقاسم العباس "حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط،جسر التنمية،العدد الثامن والتسعون،سبتمبر/كانون الاول،2010،ص13.

4. بالرغم من الحروب والحصار الاقتصادي على العراق وما تخللته من ظروف اقتصادية وسياسية طيلة العقود الثلاثة الماضية لكن العراق يمتلك ثروات هائلة الا ان المتغيرات السياسية والعسكرية الاخيرة اثرت وبشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي
5. كان لعسكره المجتمع العراقي أثرا مباشرا على القطاعات الخدمية مما ادى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد لارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي الذي تدنت مستوياته بشكل كبير جدا .
6. يعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة والتي لم يألفها العراق من قبل فمنت الطبيعي ان تلاقي هذه التجربة الكثير من المعوقات والإشكاليات في التطبيق.
7. إن التكلفة الحقيقية لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي تقع نسبة كبيرة منها على كاهل الطبقة العاملة التي تتحمل المزيد من البطالة بين صفوفها وانخفاض الاجور الحقيقية للعمال انخفاضا شديدا.

التوصيات

1. الاسراع في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي لما لها من اثار اقتصانية هادفة .
2. المضي قدما في التوصل إلى صيغة لعلاج مأزق المديونية العراقية بحيث يحتوي جميع الدول الدائنة
3. اتاحة الفرصة لجذب الاستثمار الاجنبي وتشجيعه من اجل تخفيض معدلات البطالة في العراق من خلال توفير فرص عمل في كافة القطاعات الخاصة والعامة لتحقيق ايرادات مالية للدولة.
4. تفعيل وتنشيط منظومة الحماية الاجتماعية العادلة التي من المفروض ان ترابط عملية الاصلاح الاقتصادي .
5. إعطاء التسهيلات الادارية والقانونية لمؤسسات المجتمع المدني لرقابة الافرازات التي تترافق تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي للحد من ظاهرة الفساد الاداري .
6. اتاحة الفرصة لأجهزة الاعلام باعتبارها السلطة الرابعة لمراقبة ومتابعة الاداء الاقتصادي في ظل تطبيق برامج الاصلاح والكشف عن أي مسئول إداري أو اقتصادي يسعى لتحقيق دخل غير مشروع مستغلا وظيفته ويقع هذا العمل ضمن خانة الفساد الاداري.
7. تفعيل العمل بقانون العقوبات العراقي باعتباره رادعا لمتعاطي الرشوة والاستغلال الوظيفي.
8. دعم مؤسسات القطاع الخاص من خلال توفير المناخ الملائم لهذا القطاع ، ليتولى دوره الريادي في المنافسة الحقيقية. والإسراع في معالجة ظاهرة الإغراق في السوق العراقية (التي أسهمت في تخفيض معدلات الإنتاج الوطني)، من خلال تبني ضوابط سليمة لنظام التعريفة الكمر كية وتأمين الحماية اللازمة للمنتجات المحلية لغرض تشجيعها في تطوير وزيادة الإنتاج.
9. تقديم التسهيلات الادارية والقانونية للمنظمات الانسانية لمزاولة نشطها في العراق من اجل توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لفئات كبيرة من المجتمع العراقي .

المصادر:

أ.الكتب والمجلات :

(1) د. باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق، الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 295، بيروت 2003.

(2) بلقاسم العباس "حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية " المعهد العربي للتخطيط،جسر التنمية،العدد الثامن والتسعون،سبتمبر/كانون الاول،2010.

(3) د. جودة عبد الخالق، الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، 1996.

(4) نانسي بيردسال"الثروة النفطية،عون كبير أم عائق أكبر أمام افاق التنمية في العراق"في النفط والاستبداد –الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ،معهد الدراسات الإستراتجية،بغداد،2007 .

(5) كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (142)، آذار، 2005.

ب .الابحاث والتقارير:

(1) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007

(2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006. للمزيد راجع:

– د. عبد علي المعموري وآخرون (قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وزيادة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العددان (7،8)، بغداد، 2005.

– برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الأساسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدانِ النامية، نيويورك، 1999.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ، الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت، 2001.

(4) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات"الشرق الاوسط،اعادة اعمار العراق"ألتقرير،عمانِ.

(5) الهيتي، د.نوزاد عبدا لرحمن ،التطورات الاقتصادية في العراق 2007 ـــ 2008، بحث منشور في التقرير الاقتصادي الخليجي 2007 ـــ 2008، مركزا لخليج للدراسات ،دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ،الشارقة 2008

(6) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية 2004،

(7) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مديرية الارقام القياسية، التضخم في الإقتصاد العراقي 2005–2007، كانون الثاني 2010،

(8) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية لعامي 2007/2006 بغداد 2008.

(9)تقرير السفارة الأميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (30)، العدد (345)، تشرين الثاني، 2007.

(10) الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على المصادر التالية:

– التقرير الإستراتيجي العراقي، الفساد ودوره في تحجيم الاداء الاقتصادي العراقي بعد الإحتلال، مركز حمورات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2008،

- Trancparency International Organization, annual report 2007, Germany, June 2008.

(11) بالنسبة للدول العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، جدول ح، ص 171-174، أما بالنسبة للعراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009.

(12) قاعدة بيانات المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق 2007

(13) بيانات 1971-2002 المجموعة الإحصائية السنوية 2006 ، جدول 1/15 و 2/15،

(14) بيانات 2007 : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، جدول 8-3،

(15) مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية" التقرير الإستراتيجي العراقي الأول مصدر سبق ذكرة"2008 ،

(16)وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط والمتابعة، بغداد، 2009.

(17) د. مظهر محمد صالح، شروط اتفاقية نادي باريس، نحو تسوية للمديونية العراقية الرسمية الخارجية، مجلة الحوار، العدد 2، المركز العراقي للتنمية والحوار الوطني، بغداد، 2005.

(18) د. فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008،

(19) د. .كمال البصري التحديات الاقتصادية الحالية وإستراتيجية المرحلة القادمة المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي 2010 -2014

ج . المصادر الاجنبية :

(1)Robichek , E. Walter "Financial Programming Exercises of the IMF in Latin America" addressed toa seminear of
Brazilian proepessors Economics , Riode Janero , September , 20 , 1967 ,

(2) OXFAM , Rising To The Humanitarian Challenge In Iraq , July 2007.

(3) UNHCH , Opcit , 20 March 2007 .

(4) ICRC ,Civilians Without Protection : The Ever Worsening Humanitarian Crisis In Iraq . April 2007 .

(5) OXFAM , Opcit.

(6) Save The Children Organization , Last In Line , Last In School , Uk , 2007 .

د .المقالات من شبكة الانترنيت:

(1) باسم عبد الهادي حسن , مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي والحلول الممكنة , مقال منشور في جريدة المدى العدد 402, بتاريخ 2005/6/2 ، ص96 .

(2) البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي ، ص4.
siteresources.worldbank.org/IRFFI/.../PDSExSummArabic.doc

(3) محمد جلال مراد "البطالة والسياسة الاقتصادية" ، دمشق ، ص39
www.mafhoum.com/syr/articles99/naboulsi/mrad.htm

(4) http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=369825.

(5) http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=104970